



**YENİ YEMEN**

Medya Merkezi

# من عطل اتفاق الرياض؟

إعداد:

**مركز يني يمن الإعلامي**

اسطنبول - تركيا

يناير 2022م

## اتفاق الرياض من الذي عطله؟



### مقدمة



منذ تحرير عدن والمحافظات الجنوبية التي سيطر عليها الحوثيون في الجنوب، لم تتمكن السلطات الحكومية من تثبيت وجودها الرسمي في أغلب المناطق المحررة، نظراً لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي (الذي أعلن عن تأسيسه في مايو 2017، ويتلقى دعماً كاملاً من دولة الإمارات) على أجزاء واسعة من تلك المناطق، وهو ما أثر سلباً على قدرة الحكومة اليمنية على فرض سيطرتها في أرض الميدان، والدخول في مفاوضات عقيمة مع المجلس الانتقالي بشأن عمل الأجهزة الرسمية المختلفة.

عدم الحضور السياسي الرسمي انعكس بظلاله على أغلب الملفات الاقتصادية والأمنية والعسكرية في المحافظات المحررة. حيث توسع الانفلات الأمني، وغاب التنسيق الرسمي بين الأجهزة الأمنية، وبلغ التدهور الاقتصادي أقصى مستوياته، لا سيما مع تدهور قيمة العملة اليمنية التي يصدرها البنك المركزي اليمني من العاصمة المؤقتة عدن.

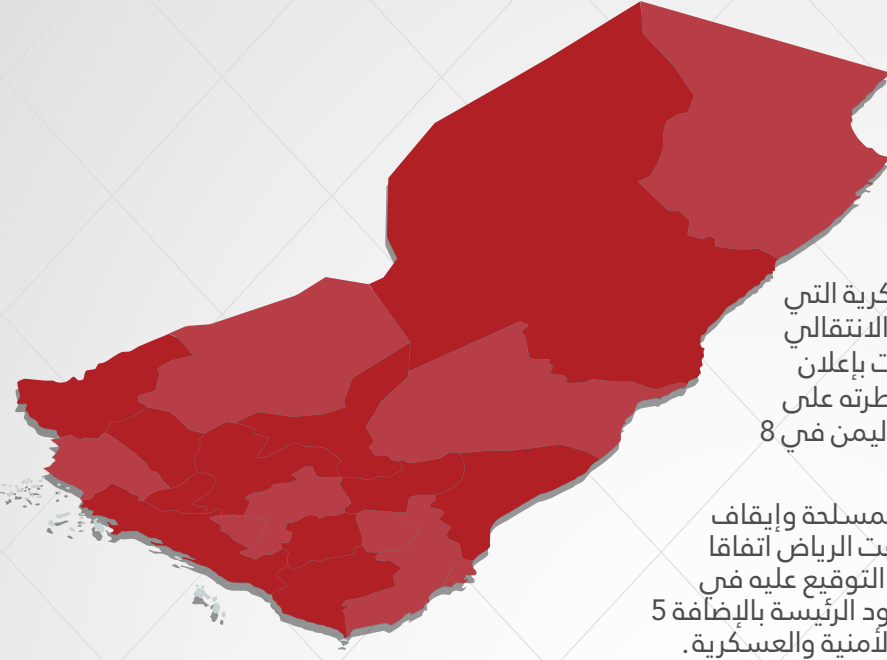
حاولت الرياض بصفتها قائدة التحالف عقد مباحثات موسعة بين الأطراف الفاعلة في جنوب اليمن بهدف تخفيف حدة الاستقطاب السياسي والعسكري، وترتيب الأوضاع السياسية والعسكرية بما ينسجم مع مصالح المملكة في مواجهة الحوثيين. ونتج عن مساعي السعودية اتفاق الرياض الذي أبرم في 5 من نوفمبر 2019 بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، بعد سلسلة من الانفلات الأمني والعسكري في المناطق المحررة.

بعد مضي أكثر من عامين على الاتفاق، لا تزال المناطق الجنوبية تعاني من ويلات الغياب الرسمي للدولة فيه، وغياب رؤية واضحة وموحدة للمجلس الجنوبي في إدارة المناطق الجنوبية التي سيطر عليها.

### و يبقى السؤال

فمن المسؤول عن تعطيل اتفاق الرياض، وما مدى إمكانية تنفيذ بنوده على المدى القريب؟

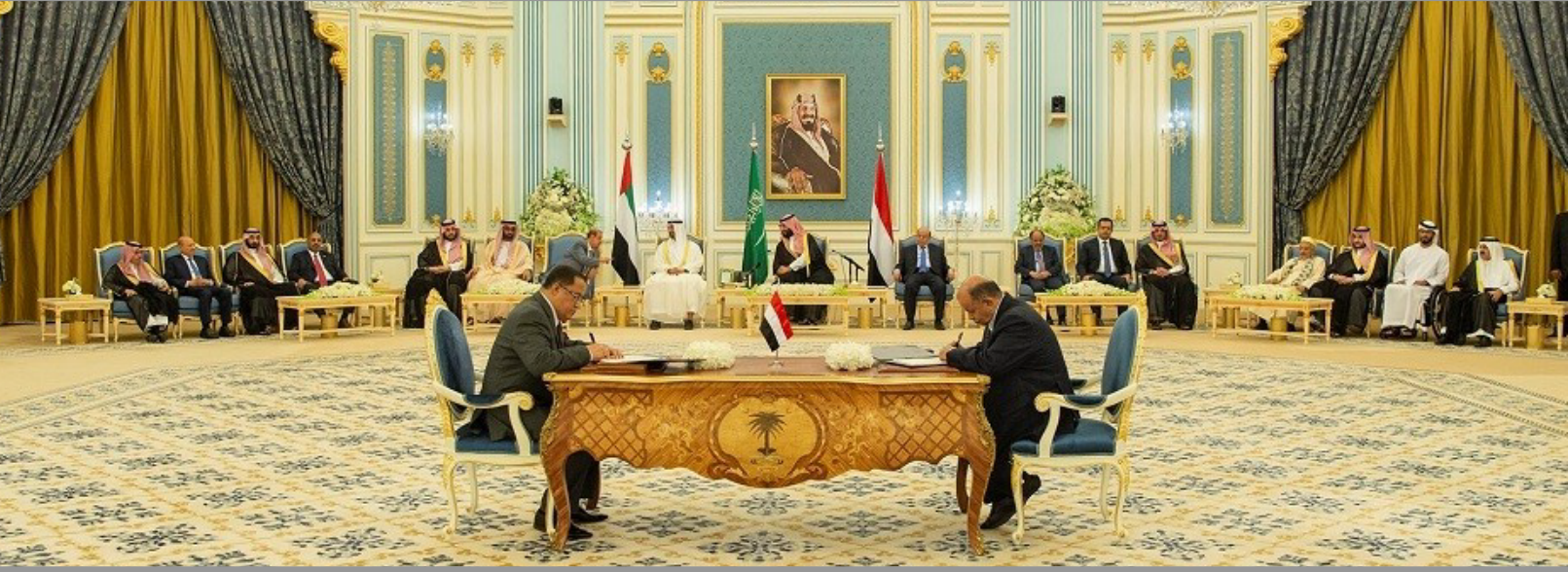




## حيثيات الاتفاق

يعود تاريخ اتفاق الرياض إلى المواجهات العسكرية التي اندلعت في جنوبي اليمن بين قوات المجلس الانتقالي والقوات التابعة للحكومة الشرعية، والتي انتهت بإعلان المجلس الانتقالي والقوات التابعة له عن سيطرته على العاصمة المؤقتة عدن ومدن أخرى في جنوب اليمن في 8 من أغسطس 2019.

وفي مسعى سعودي لوضع حد للمواجهات المسلحة وإيقاف الفوضى الأمنية التي عمت المدن الجنوبية، رعت الرياض اتفاقاً بين الأطراف المتصارعة في جنوبي اليمن، تم التوقيع عليه في من نوفمبر 2019، شمل الاتفاق عدداً من البنود الرئيسية بالإضافة 5 إلى عدد من الملحقات للترتيبات الاقتصادية والأمنية والعسكرية.



### البند الثاني



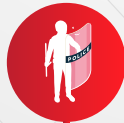
إعادة إشراف الحكومة على مؤسسات الدولة في المحافظات الجنوبية.

### البند الأول



تشكيل حكومة كفاءات مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية.

### البند الرابع



إعادة تنظيم القوات الأمنية تحت قيادة وزارة الداخلية.

### البند الثالث



إعادة تنظيم القوات العسكرية تحت قيادة وزارة الدفاع.

## حيثيات الاتفاق



لم تشكل حكومة كفاءات سياسية بعد أكثر من 9 أشهر على الرغم من أن الاتفاق نص على تشكيل الحكومة خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً من توقيع الاتفاق، ولم يتم تنفيذ معظم بنود الاتفاق، ولم يتم سحب القوات العسكرية التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة. لذلك توجهت المملكة العربية السعودية إلى رعاية مشاورات جديدة بين المكونات المتصارعة في الجنوب بغية التوصل لآليات تنفيذ الاتفاق، وفي نهاية شهر يوليو 2020، أعلنت الرياض عن التوصل للآلية التنفيذية للاتفاق.

### وقد تخللت فترة ما بعد توقيع اتفاق الرياض عدد من القرارات لإحياء تنفيذ بنود الاتفاق:

1 توقيع مصفوفة انسحابات عسكرية في يناير 2020 بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي.

2 صفقة تبادل أسرى بين المكونين في أكتوبر 2020 وتمت أولى صفقاتها في محافظة أبين بتبادل أكثر من 200 أسير من الطرفين، وبوساطة قبلية رعت الاتفاق بينهما.

3 استمر الجانب السعودي دعوة جميع المكونات للتفاوض والتشاور في المملكة ومن أبرزها:

زيارة رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي إلى المملكة لمناقشة بنود اتفاق الرياض في 20 من مايو 2020.

وصول وفد من محافظة حضرموت إلى الرياض في 17 يوليو 2020، للمشاركة في المشاورات السياسية التي ترعاها المملكة بين الأطراف اليمنية من أجل تنفيذ اتفاق الرياض.

# اتفاق الرياض ... سياقات ما بعد الاتفاق

استمر الحال على ما هو عليه من عدم تنفيذ بنود الاتفاق، أو آليته التنفيذية، واتهم كل طرف الآخر بعدم الالتزام بمسئوليته في الاتفاق. لذلك، كان من الطبيعي أن تعاود الاشتباكات مجدداً بين المكونات العسكرية للطرفين، وفرض المجلس الانتقالي لسيطرة شبه تامة على مفاصل الحكم في مدينة عدن، وإعلانه حالة الطوارئ العامة في عدن وعموم محافظات الجنوب، وتأسيس ما سماه "الإدارة الذاتية للجنوب" في أبريل 2020، والتي هدف منها إلى السيطرة على الإيرادات المالية للدولة وخزانة البنك المركزي في العاصمة المؤقتة عدن، وهو ما اعتبرته الحكومة الشرعية حينها انقلاباً على الاتفاق.

أثار إعلان المجلس للإدارة الذاتية رفض الحكومة اليمنية، ووصفته بمثابة انسحاب تام عن اتفاق الرياض واستمرار للانقلاب على الشرعية، واحتدمت المعارك بين المكونين في أبين جنوب اليمن على خلفية محاولات الجيش اليمني استعادة مدينة زنجبار (عاصمة محافظة أبين) من يد قوات المجلس الانتقالي التي سيطرت عليها عقب إعلان الإدارة الذاتية.

استمرت المعارك أشهر عديدة، تخللتها وساطات لوقف إطلاق النار، إلى أن توصل الطرفان إلى اتفاق وقف إطلاق النار في 22 من يونيو 2020 بموجب اتفاق تهدئة برعاية قيادة التحالف العربي، وبدء محادثات تطبيق اتفاق سلام على الأرض هناك. عاودت الاشتباكات مجدداً إلى المحافظة، تجددت المعارك بين الطرفين في محافظة أبين جنوبي اليمن في يوليو 2021 على خلفية إصدار المجلس الانتقالي عدداً من قرارات التعيينات العسكرية، وهو ما اعتبر إخلالاً لبنود الاتفاق، وجعل الحالة الأمنية في المحافظة في وضع متوتر دائماً، وقابل لخروقات وقف إطلاق النار.

في جبهة أخرى، كانت الاشتباكات في محافظة شبوة تزداد يوماً بعد يوم، ولا سيما بعد انقلاب المجلس الانتقالي في أغسطس 2019، حيث توسعت المواجهات بين مجموعات "النخبة الشبوانية" التابعة للانتقالي، وقوات "اللواء 21" التابع للحكومة الشرعية، والتي انتهت باستقرار السيطرة للقوات الشرعية على مدينة عتق، وتواجد قوات المجلس الانتقالي في منطقة بلحاف الغنية بالنفط.

وقد اشتعلت المواجهات العسكرية في جزيرة سقطرى، والتي كانت بعيدة دوماً عن دائرة الصراع والاشتباك منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر 2014، والتي انتهت بإعلان سيطرة المجلس الانتقالي عليها في 20 من يونيو 2020، بعد أن تمكنت قواته من إسقاط المقرات الأمنية والمعسكرات واستحداث نقاط تفتيش في مداخل مدينة حديبو عاصمة سقطرى.

# مبادرة سعودية

وفي مبادرة سعودية إلى إنهاء النزاع المستمر، طرحت المملكة في 29 من يوليو 2020 آلية حل تقضي ب:

## أولاً

تعيين محافظ ومدير أمن جديدين لمدينة عدن المتنازع عليها بين الطرفين.

## ثانياً

تشكيل حكومة جديدة في غضون 30 يوماً وتضم ممثلين عن المجلس الانتقالي الجنوبي.

## ثالثاً

خروج القوات العسكرية من عدن إلى خارج المحافظة وفصل قوات الطرفين في محافظة أبين وإعادتها إلى مواقعها السابقة.

## رد المجلس الانتقالي

رد المجلس الانتقالي على هذه المبادرة السعودية على لسان المتحدث الرسمي باسم المجلس نزار هيثم، والذي أعلن عن تخلي المجلس عن قرار الإدارة الذاتية، تمهيدا لتطبيق اتفاق الرياض بعد ثلاثة أشهر من اعلانه للحكم الذاتي.

وعلى الرغم من تعيين محافظ محافظة عدن أحمد حامد لملس خلفاً لأحمد سالم ربيع علي، ويعتبر لملس شخصية مقربة من عيدروس الزبيدي (رئيس هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي)، تعيين أحمد محمد الحامدي مديراً أمنياً لعدن خلفاً لشلال شايح، ويعد شخصية وسط مقبولة من جميع الأطراف، إلا أن الواقع المعاش لأغلب المناطق الجنوبية لا يزال يراوح مكانه من سيطرة عسكرية للمجلس الانتقالي، وضعف أداء حكومي في بسط نفوذه وشرعيته في تلك المناطق، ومفاوضات سياسية لا يُؤمل منها معالجة للأزمات الداخلية المتصاعدة في المناطق الجنوبية المحررة.

## أسباب عدم تنفيذ الاتفاق

عند العودة إلى تأصيل المشكلة في تنفيذ اتفاق الرياض، نجد أنها مشكلة قائمة في الأساس على طريقة إدارة التحالف للملف الجنوبي اليمني، وللمكونات المشتبكة فيه. فالرؤية الإماراتية في ملف جنوب اليمن تدعم انفصاله عن شمال اليمن، وهو ما جعل أدوار أبو ظبي في عملية عاصفة الحزم تنصب نحو توجيه الدعم المادي والعسكري للقيادات الجنوبية بعيداً عن القيادة الحكومية المتواجدة في الرياض عقب سيطرة الحوثيين على صنعاء، والتي تسعى للمحافظة على وحدة الأراضي اليمنية.

كذلك، لا تلائم الدبلوماسية والمرونة التي تنتهجها السعودية في التعامل مع قيادات المجلس الانتقالي متطلبات الواقع اليمني، والذي يقضي باتخاذ خطوات حازمة كتلك المتبعة ضد تحركات الحوثيين وتوسعاته عام 2015، خاصة، وأن المملكة تحتضن الحكومة الشرعية ولا تتبنى رؤية انفصال جنوب اليمن عن شماله.

في ظل الفوضى الأمنية وغياب التمثيل الحكومي الملزم داخل الأراضي اليمنية، أصبحت المكونات العسكرية في جنوب اليمن تستمد قواتها من سيطرتها على أرض الميدان، بعيداً عن التفاهات الرسمية بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي برعاية قيادة التحالف في الرياض. وهو ما جعل من الصعب على كل هذه المكونات من تقديم أي تنازل عن المستحقات التي تمكنوا منها بعد تحرير المناطق الجنوبية، ولا سيما أن كل مكون (سواء في الحراك الجنوبي أو مكونات الحكومة الشرعية) يحمل مصالح فردية أكثر من كونه يحمل مشروع جامع لما يؤمن به كل طرف، وهو ما يجعل الاتفاق يحوي على العديد من أوجه القصور لعدم شموله هذه المكونات، وكيفية التعامل معها.

ومن أهم أسباب تعطيل اتفاق الرياض، والذي ربما يظل سبباً في تعطيل أي اتفاق قادم بين الطرفين حالة انعدام الثقة التامة بين الطرفين، إذ لم يكن هناك أي مفاوضات مباشرة وجهاً لوجه بينهما، وإنما كان الوسيط السعودي يتردد ذهاباً وإياباً، وهو ما يظهر عدم إمكانية توحيد جهود الطرفين العسكرية والسياسية لاستقرار الأوضاع في جنوب اليمن.

أيضاً، ظلت الخلافات العميقة بين الطرفين ملازمة خلال كل مراحل الاتفاق، وتجددت الاشتباكات العسكرية بعد التوقيع على الاتفاق، وهو ما جعل الاتفاق عبارة عن إجراء شكلي على ورق يخلو من أي صفة إلزامية تحقق الغاية من وجوده.

## أسباب عدم تنفيذ الاتفاق

تعتبر لغة الاتفاق الغامضة سببا في دخول الاتفاق مرحلة أخرى من مراحل الصراع بين الطرفين. إذ اقتصر الاتفاق على فترات زمنية قصيرة جدا، وخلا من وضوح آليات تنفيذ بنوده، ولم يكن واضحا في كيفية تسلسل إجراءاته، وهو ما جعل كل طرف يتمسك بتنفيذ بند قبل آخر، ويفشل عمل اتفاق الرياض في أرض الواقع.

فعلى سبيل المثال، نص اتفاق الرياض على تشكيل حكومة تكنوقراط تشمل ممثلين من المجلس الانتقالي، لكن دون أن توضح آلية شغل المناصب العليا كوزارة الدفاع أو الداخلية، وهو ما شكل عقبة أمام تنفيذ الاتفاق. أيضا، نص الاتفاق على تعيين قوات حماية المنشآت الرئيسية لتأمين المؤسسات المركزية مثل البنك المركزي والموانئ وغيرها، لكن دون أن يحدد آلية التعيين من قوات الحكومة أو من المجلس الانتقالي، وهو ما أدى إلى تعطيل الإجراءات التكتيكية المتخذة بعد توقيع اتفاق الرياض.

عامل آخر أدى إلى فشل تنفيذ اتفاق الرياض ارتبط بتعدد مكونات المجلس الجنوبي، وأصبح كل مكون يحمل عقيدة سياسية وعسكرية مختلفة، ولم يعد للحراك الجنوبي جبهة موحدة ثابتة يمكن أن تدخل في مفاوضات ملزمة مع الحكومة الشرعية اليمنية، ولا يساعد الرياض في استخدام وسائل الضغط للالتزام بنود الاتفاق.

ولعل أحداث عدن الدامية بين القوة العسكرية التابعة لإمام النوبي (قائد أمني في الحزم الأمني) وقوات الأمن التابعة للانتقالي الجنوبي في أكتوبر الماضي خير دليل على حالة التصدع التي يعيشها الحراك الجنوبي، ويؤكد على أن المجاميع العسكرية للحراك الجنوبي لا يمكن تمثيلها بجهة واحدة، خاصة في ظل المناطقية المنتشرة في صفوف قياداته.



1

بُنيت مساعي المفاوضات التي يجريها التحالف العربي بزعامة السعودية، والمساعي الأخرى للأطراف الدولية والإقليمية المطلعة على الشأن اليمني على منهج صناعة الوكلاء وتغليب المصالح الذاتية الخاصة بهم، وهو ما يؤدي إلى إطالة أمد الصراع نتيجة إهمال المصالح الوطنية الجنوبية، وتغليبها على جعل جنوب اليمن أداة لإظهار قدرة التأثير وساحة لصراع النفوذ.

2

ركز اتفاق الرياض وجميع الوساطات التي ترعاها السعودية على إيجاد آليات توافقية مرضية للمكونات والشخصيات المتنازعة في المناطق الجنوبية المحررة، وأهملت القضايا الجوهرية الأساسية المتمثلة في إنهاء الحرب ودعم مؤسسات الدولة وإعادة الحياة إلى مسارها الطبيعي، ولهذا فإن أي مفاوضات مستقبلية تخلو من معالجة للقضايا المركزية لن تكون سوى وسيلة لزيادة ملفات النزاع بين جميع الأطراف.

3

دعم التحالف العربي لرؤية طرف على حساب آخر في حل مشكلات النزاع الدائرة ستؤدي إلى مزيد من الصراع، ولا سيما في قضايا الصراع في الجنوب الذي تعود جذوره إلى مراحل تاريخية سابقة، وتباين أطروحاته لدى عدة مكونات سياسية واجتماعية جنوبية مختلفة، بالتالي توجد حاجة ماسة إلى إشراك جميع الأطراف والقوى في مفاوضات الحكومة الشرعية مع المجلس الانتقالي للحفاظ على اليمن موحدًا في فترة ما بعد الحرب.

4

أدت تنازلات الحكومة اليمنية المستمرة لرؤى التحالف العربي بشأن الإدارة الداخلية للمناطق المحررة منذ بدء عاصفة الحزم إلى إضعاف موقفها في مواجهة قرارات الانتقال، وإلى إبعاد شخصيات من الحكومة لتعارضها مع أهداف دول التحالف العربي في جنوبي اليمن، كإبعاد بن دغر من رئاسة الحكومة، ووزير الداخلية السابق أحمد الميسري ووزير النقل السابق صالح الجبواني من مناصبهم، ورمزي محروس من محافظة سقطرى وبن عديو من محافظة شبوة وغيرهم، وربما على الحكومة الشرعية الاتجاه إلى استقلال قراراتها السياسية في سبيل تعزيز موقفها المحلي والدولي.

5

جاء اتفاق الرياض بين طرفين لا يؤمن كلاً منها بشرعية الطرف الآخر، وربما رغب المجلس الانتقالي من الاقرار بنود الاتفاق، والانضمام لحكومة هادي متابعة مساعيه الانفصالية والحصول على شرعية كاملة لتحركاته في الانفصال عن الشمال. ولهذا يتعين على حكومة هادي التعاطي مع قوى الحراك السلمي في الجنوب كممثل شرعي للقضية الجنوبية وفقاً للقرار الدولي 2140، والتواجد على أرض الميدان في الجنوب بدلا من تقديم التنازلات المستمرة بشأن هذه القضية لصالح المجلس الانتقالي الجنوبي.

## الاستنتاجات

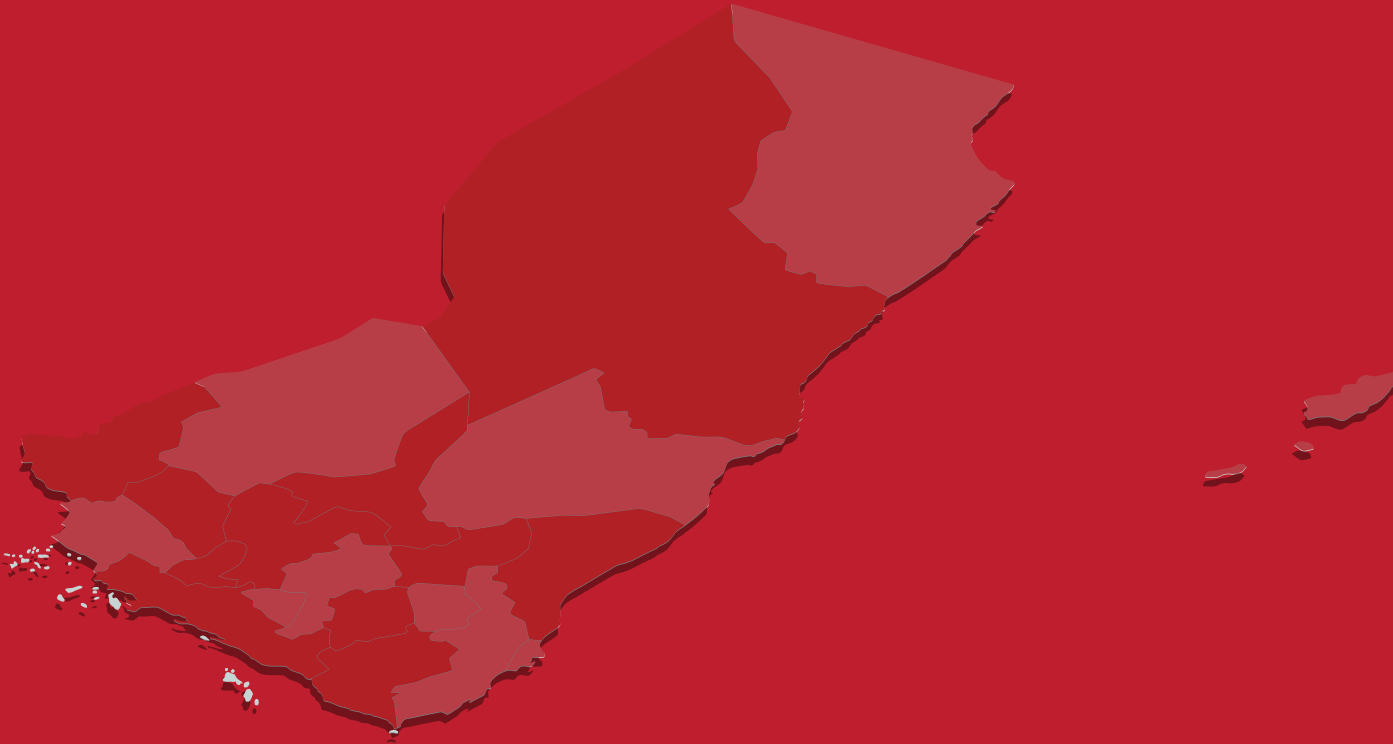
إن أي اتفاق يخلو من ضمانات إلزام كافية لجميع المكونات يعتبر وسيلة لتميع الواقع، ويتحول من وسيلة لاستتباب الأوضاع السياسية والعسكرية إلى أداة لمزيد من الفوضى والاختلال السياسي والأمني وفي محاولة لقياس مدى إمكانية تنفيذ اتفاق الرياض لبنوده وآلياته، نشير إلى بعض الاستنتاجات المرتبطة بهذا الاتفاق:



**YENİ YEMEN**

Medya Merkezi

# من عطل اتفاق الرياض؟



**Yeni Yemen Medya Merkezi**

Şirinevler Mahallesi, Fetih 4.

Sokak No:2/4, Çoban İş Merkezi

Kat: 4, 34188 Bahçelievler, istanbul.

**Telefon:** +9053733706 34

**Web sitesi:** [www.yeniyemen.org](http://www.yeniyemen.org)

